العامل النحويّ: التكوّن وحقيقة العمل والتأثير

م.د. جاسم محمد عواد
مديرية تربية القادسية – وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: العمل النحوي ، الإعراب ، النحو العربي

الملخص:

يتناول البحث مفهوم العامل النحوي بوصفه أحد الركائز الأساسية في بناء النظرية النحوية العربية من خلال دراسة ثلاث قضايا محورية هي : التكوّن و حقيقة العمل و التأثير ، ويسعى البحث إلى إعادة قراءة هذا المفهوم في ضوء التراث النحوي وما تتخلله من رؤى نقدية ، مع استحضار أبعاده الفلسفية واللغوية التي أسهمت في تشكّله وتطوره. ويستهدف الإجابة عن الإشكالية المعرفية لهذه الفكرة الرئيسة ؛ من حيث أصل تكوّن الفكرة وما الحقيقة المعرفية والأنطولوجية للعمل النحوي وصور تأثيره في الدرس النحوي عامة ، ومقاربتها في ضوء السياق المعرفي الذي ولدت فيه.

ينطلق البحث من تتبع نشأة فكرة العامل عند النحاة الأوائل ، مبرزًا كيف تبلورت لوصفها أداة تفسيرية لضبط العلاقات الإعرابية داخل التركيب اللغوي ثم ينتقل إلى مناقشة حقيقة العمل ، من حيث كونه أثرًا لفظيًا ناتجًا عن عنصر لغوي معين، أو كونه مجرد علاقة معنوية تفهم من السياق والتركيب، مع عرض لأهم الاتجاهات التي تناولت هذا الإشكال بين مثبت لحقيقة العامل ومنكر له أو مؤول لدوره .

كما يعالج البحث مسألة التأثير بوصفها النتيجة الظاهرة لعمل العامل في البنية الإعرابية، محللًا طبيعة هذا التأثير وحدوده ، وعلاقته بالعوامل اللفظية والمعنوية ، ومدى ارتباطه بنظرية السببية في الفكر النحوي . كما أخذ بنظر الاعتبار الرؤى المختلفة التي تناول هذه المسألة ولا سيما النحاة الأوائل. عولج ذلك بآليات وصفية وتحليلية نقدية.

ويخلص البحث إلى أنَّ العامل النحوي ليس مجرد أداة تفسير شكلية، بل هو إطار نظري يعكس رؤية النحاة للعلاقة بين اللفظ والمعنى ، وإنَّ فهمه على نحو دقيق يسهم في تعميق تحليل البنية اللغوية والكشف عن آليات إنتاج الدلالة في العربية .

المقدمة:

لم تكن دراسة فكرة العامل النحوي حديثةَ عهد في إطار الدرس النحوي العربي ؛ وإنَّما ولدت في بواكير نشأة هذا الدرس؛ فإنَّ عصر التدوين اضطلع بمهمات جليلة كانت الترجمة ونقل العلوم غير العربية إليها، ووضع أصول العلوم العربية وقواعدها التوجيهية، في طليعتها.

وقد كان للتجاور والتزامن إبان تلك اللحظة دور في ظهور حالة التفاعل بين مجالات الدرس البياني العربي ، فضلاً عن وحدة الفكر العربي من حيث انشغاله برهانات اللحظة التي أخذت على عاتقها علمنة الحالة الفكرية العربية (نقلها إلى حيز العلوم والاحتكام بمقتضياتها) ؛ مما أنتج تشابهًا في المعالجة من حيث الشكل ، كان منها اتهام علوم الفقه والأصول وعلم الكلام بالتغول على سائر العلوم . وهذا القول ليس خطأً محضًا.

كانت فكرة العمل واحدة من الآليات النظرية التي توسل بها النحاة في فهم حالة التلازم بين السلسلة الكلامية المنتجة للمعنى ؛ فأقاموا عليه هيكل النحو العربي ، فإن وجدوا في اللفظ ما يعين اتخذوه مستندًا ، وإلا فقد جعلوا العامل في المعنى ؛ ومن ثم كتب الجرجاني كتابه (العوامل المائة) ليعزز نظريته في النظم والتعليق ، وقد تعاور العلماء والدارسون عليها بالشرح والتحشية والتعليق .

التكوّن:

شغلت فكرة العامل النحويّ أذهان النحويين منذ ظهور النحو العربي علماً له أصوله وقواعده المقررة، بل كان لمقولة العامل الهيمنة في استنباط الأصول وتقعيد القواعد وإن كان القول به أحد هذه الأصول إلا أنَّه يعد حجر الزاوية في البحث النحويّ العربي. فقد نظر النحويون ـ ولا سيما المتأخرين منهم ـ إلى الكلام العربي لا بوصفه استعمالاً تحكمه شروط المشافهة التي لا تتقيد بما تتقيد به النصوص الكتابية، بل نظروا إليه على أنَّه معطى نصّي مقيد بأسوار خطية بنائية تُكوِّن من خلال تشكلها نسيجاً قولياً ذا معنى. ربما كان ذلك بسبب من سلطة النص في حضارة العرب.

وقد اقتضاهم هذا التحول الذي أهدر كثيراً من المعطيات التي تعين على فهم الرسالة المراد إيصالها إلى أن يعتمدوا على معالم لغوية ترشدهم إلى المعنى، حتى باتت هذه المعالم أشبه بلغة رمزية موازية لسياقات الحضور التي غابت في النص الكتابي، مثلما أصبحت عليه لغة الترقيم فيما بعد عاملاً مهماً على تسييق النص المكتوب.

ولو عدنا إلى أصل فكرة الكتابة العربية وما مرت به من مراحل لتبيَّنا الأمر أكثر ؛ حيث بدأت الكتابة حروفاً غير معجمة ولا مشكَّلة، ما جعلها – بسبب تشابه صور بعض الرموز الكتابية كالباء والتاء والثاء والياء من جهة والجيم والحاء والخاء من جهة أخرى – سبباً في التعمية وعدم فهم المقصود، والحال أنَّها أنشئت لغرض البيان؛ فمسَّت الحاجة إلى إيجاد نقط الإعجام، ومن ثم حركات الشكل. وما هذه الإجراءات إلا محاولة لمحاكاة اللسان العربي في نطقه، ومهما يكن من دقة هذه التقنيات الكتابية فإنَّها لا تتمتع بالأمانة التامة لنقل الواقع بصورة دقيقة ؛ لا لأنَّها مقصِّرة في ذلك بل لكونها قاصرةً عنه ؛ فلكل وجود حقيقة، ولا تعدو الرموز أن تكون مرحلة من مراحل تحولات الكلام العربي في صيرورته منذ وجوده التجريدي: مفاهيم يراد بثها، حتى تحوله إلى أداءات صوتية، ومن ثم تشكّله في مدونة نصية. ولا ريب في أنَّه يتنزل في كل مرحلة من مراحله الوجودية عن أصل وجوده الحقيقي، إلا أنَّ الصورة الكتابية أقرب الصور إلى الحقيقة المجردة، وأقرب منها الصورة الصوتية.

مهما يكن من أمر فإنَّ النحويين استخرجوا - وهم يشتغلون على تقعيد أصولٍ للكلام العربي يقوم عليها فهماً واحتذاءً – الصور المتشابهة في التعبير الفصيح فوجدوا أنَّ أغلب الكلم لا

يستقيم على صورة واحدة في التعبير بل تتغير أواخره بتغير صور التركيب؛ ومن ثم وجدوا رابطاً بين هذه التغيرات وبين بعض المعاني، وفي سبيل بلوغ غايتهم : وهي اصطناع نظام لغوي يعين على فهم الكلام العربي من جهة وإنشاء كلام يكتسب صفة العروبة من جهة أخرى فقد اعتمدوا على الأشيع في الاستعمال[1]؛ ومن ثم لم يجدوا حرجاً في عدم تغير بعض الكلمات بتغير أداءاتها، وإنَّما جعلوا الأكثرَ "المتغير" قاعدةً وأسموه (المعرَب) ، وأسموا حالة التغير (الإعراب) ، وسموا ما لم يتغير بـ(المبني) وحملوه على الأكثر/القاعدة = الإعراب.

فالاسم الذي لم يتغير مع تغير مكانه في التركيب يكون مبنياً من حيث كونه اسم مفرد له خصوصية بناء معينة ، إلا أنَّه معرب من حيث المحل؛ لأنَّه شغل محلاً تركيبياً هو بالإعراب ألزم؛ ومن هنا وجدنا الخطاب النحويّ يفرق من حيث التركيب بين الكلمة بما هي لفظة دالة على معنى وبين المحل الذي تشغله، جاعلاً الهيمنة للمحل في التركيب ؛ فيفرض شروطاً على الكلمة التي يراد لها أن تحل في المحل المخصوص. وهذه الشروط تتعلق بالكلمة على المستوى البنائي الإفرادي تارة وعلى المستوى التركيبي تارة أخرى ؛ فمحل الفاعل مثلاً يشترط فيه أن تحله كلمة دالة على من قام بالفعل في سياق المعنى العام للتركيب والمتضام مع لفظ الفعل ففي العبارة:

حفر.....، .....(بئر، الفلاح)

يكون الفلاح فاعلاً على أية حال، ويكون البئر مفعولاً؛ لأنَّ المحل يقتضيه من حيث هو فاعل في المعنى، فالحفر الذي يدل عليه الفعل يقتضي فاعلاً يحدثه ويجب أن يكون مما يصح منه فعل الحفر وهو ما يدعى : الملاءمة بين الألفاظ . وأما من حيث المحل فموقعية الفاعل الرفع سواء أكانت الكلمة قابلة للتغير الصوري أم لا، ففي العبارة:

جاء.....، ..... (زارنا، الذي)

يكون الاسم الموصول فاعلاً لا محالة، كما يكون مرفوعاً ضرورة، وإن كان لا يتغير صورياً بما تتغير له أغلب الكلمات.

من هنا نعلم أنَّ الخطاب النحويّ يجعل البناء خصيصة ذاتية في الكلمة لا خصيصة تركيبية لأنَّ التركيب يستلزم الإعراب، والإعراب مظنة التغير؛ لأنَّه بيان. بل إنَّ ملاحظة لغة الخطاب في الحديث عن المعرب والمبني لتشي بأنَّ هذا التقسيم ملاحظ فيه التركيب لا الحالة الإفرادية لسببين:

الأول: لكون الحالة الإفرادية يتساوى فيها المبني والمعرب من الألفاظ من حيث الوقف بالتسكين، لأنَّ اشتراط الوقف على الساكن جار على سنن العرب في كلامها، فهي لا تبدأ بالساكن كما أنَّها لا تقف على متحرك وهو مظنة النطق بالألفاظ الإفرادية.

والآخر: لأنَّ المجيء بالحركة في آخر الكلمة يجعلها في حيز التركيب لا الإفراد لكون الحركة دالاً إعرابياً.

والجدير بالملاحظة أنَّ هذه العلاقة بين الحال و المحل تشبه إلى حد كبير ما تطرقت له مناهج النظر اللغوي الحديث كالمدرسة الخانية؛ التي تشير إلى أن الوحدة اللغوية تعرف من خلال إمكان وقوعها في بيئات تركيبية معينة؛ ففي جملة: حضر ..... إلى المدرسة ، فإن الخانة(solt) لا يملؤها إلا عنصر من فئة اسمية يقوم بوظيفة الفاعل[2].

وبالعودة إلى ما خلص إليه النحويون من استخراج معانٍ تركيبية للألفاظ من فاعلية ومفعولية وإضافة ونحوها فإنَّهم بحاجة إلى بيان الوجه في ادعاءاتهم هذه، والاستدلال على كل ما يقولون لا لتعريب الأحكام التي استنبطوها – ومن ثم تعريب الأساليب الجارية بمقتضاها – بل لأنَّهم يتحرون إصابة موضع الحكمة في كلام العرب، فراحوا يعللون ويستدلون ما أمكنتهم قرائحهم. وقد انتهت بهم وجوه التعليل وصور الاستدلال إلى أمر جامع لا يكاد يخرج عنه إلا شذوذاً وهذا الأمر هو القول بالعامل؛ لأنَّه قد تقررت لديهم في باب علم الكلام/العقائد قاعدة كلية فحواها : لا أثر دون مؤثِّر ولا حدث دون محدِث ولا عمل دون عامل، وهو نفس دليل العلية في العلوم البرهانية.

وبناءً عليه ؛ فإنَّ القول بفكرة العمل النحويّ لا تضمر تأثراً بأصل عقدي كلامي بقدر ما تضمر تماهياً بين فروع المنظومة المعرفية الإسلامية في الرؤية ؛ ولا ريب في أنَّ علم الكلام يعد المحرك الرئيس بالنسبة لها؛ بوصفه علماً نقدياً من خلاله تفتن الأفهام وتنقَّى العقائد وتحرر، إذا ما علمنا بأنَّ جماع العلوم العربية البيانية هي فهم الخطاب الإلهي.

فالحركات الإعرابية دوال على حالات إعرابية، والحالة : هي الوجود المتغير؛ ومن ثم فهي حدث والحدث به حاجة إلى المحدث. ولم يقف النظر النحويّ الباحث عن الاطراد عند حدود اللفظ في العمل بل تعداه إلى المحل فعَدَّ المواضع التركيبية معمولات خاضعة لعامل هو المركز في التركيب النحويّ.

إنَّ دعوى أنَّ المحل خاضع لعامل يكشف عن أمرين: **الأول**: هيمنة هذه المقولة في الخطاب النحويّ، وهي مكانة تمتد عن عمق في الجذور العقدية في التفكير النحويّ، **والآخر**: هو مصداق لهذه الهيمنة وهذا ما يلاحَظ في نظر الخطاب النحويّ للجمل من حيث محلها من الإعراب. حيث قسم النحويون الجمل على قسمين: جمل لها محل من الإعراب وأخرى لا محل لها من الإعراب؛ ما يعني أنَّ الإعراب لا يقتصر على الكلمات مفردة في التركيب بل يطول الجمل، وهنا يلاحظ أنَّه يجعل من الجمل التي تقع مواقع المفردات ويطولها عامل خاضعةً لسلطان هذا العامل، وأما الجمل التي تعد غنية بنفسها وليس بها حاجة إلى غيرها كالجملة الابتدائية فإنَّها لا محل لها في الإعراب، وهذا يشي بأنَّها لا محل لها في التغيير. فالكلام القائم بنفسه الغني عن غيره له استقلالية في الوجود ولا تناله يد التغيير والحدوث. وأما المفتقر من الكلام لغيره فهو مظنة التغيير/الإعراب. وليس بعيداً على الناظر أنَّ يلاحظ جذور هذا القول في المنظومة العقدية التوحيدية.

فبالعامل حصل الربط بين أجزاء التركيب فصار نسيجاً متماسكاً، وهو الإسناد الواقع بين المسند والمسند إليه وبتعبير سيبويهي آخر معبّر "مبني ومبني عليه" في إشارة إلى صفة الرصف في مباني التركيب.

حقيقة عاملية العامل:

لا يقل البحث عن حقيقة العمل النحويّ وماهيته عن أشد المقولات الخلافية تعقيدًا في تاريخ العلوم اللغوية، فقد شغل أذهان النحويين من قدماء ومحدثين، فكان مشكلاً أثيراً سوّدت لأجله

الكثير من الصحائف. والذي يطفو على السطح أنَّ سبب الإشكالية هو تحكم العقائد الكلامية في توجيه الرؤى النحوية، وعدم تصور حالة الانفعال التي تحدثها العوامل في التراكيب على نحو حقيقي. ومرد ذلك – ربما – يعود إلى عدم تصور نسبة التأثير لغير الفواعل الحسية الوجدانية على مستوى الظواهر الاجتماعية التي تعد اللغة من أبرزها. فمن غير المتصور أن يكون للفظ الذي يقع تحت إرادة المتكلم سلطةً حقيقية على غيره من الألفاظ؛ ومن هنا كان إنكار بعضهم لهذه المقولة. ففي الوقت الذي أنكر فيه ابن مضاء على النحويين ادعاءهم أنَّ للألفاظ تأثير على بعضها، منطلقاً في ذلك من مبدأ عقدي يحتفل بالظاهر من القول يرى أن لا فاعل في الوجود غير الله تعالى، فإنَّ ابن جني قد سبقه في إرجاع أمر العمل إلى المتكلم[3].

والحق أنَّ بين الاعتراضين اختلافاً من حيث المتبنيات التي ترتكز عليها الأحكام. لأنَّ ابن مضاء قاض في دولة الموحدين ذات المذهب الظاهري، التي عملت على خلق قطيعة في مناهج التفكير مع مذاهب الشرق الإسلامي، تروم من خلالها إعادة ما للشرق للشرق؛ إذ أنهت الوجود الفكري للمذاهب الأخرى سوى المذهب الظاهري وأبرزت مبادئ الظاهرية ومنهجهم في رؤية الكون، فرأت أنَّ القول بالعمل في النحو الذي به يفهم الخطاب القرآني نحوٌ من الافتراء على الله ورسوله وهو مما لا دليل عليه، فقطعت على لسان قاضي قضاتها ابن مضاء ببطلان القول بالعامل في النحو. ومن هنا يتضح أنَّ هذا الإنكار يصدر عن مبادئ عقدية يتبناها. قال: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[3] وإذا كان القول بالعامل مما يعد من خارج النحو العربي وكلام العرب بحسب ابن مضاء فإنَّ المباني العقدية غريبة عن المنهج النحوي أيضاً!

أمّا ابن جني فلا يُقطَع بأنَّ ما قاله من إسناد العمل للمتكلم هو إنكار لمقولة العمل النحويّ كما هو الأمر عند ابن مضاء بل هو ينظر للأمر بلحاظ آخر وهو أنَّ هذه التأثيرات التي تحصل في التراكيب بسبب تغير العوامل إنما تحصل بفعل المتكلم، لأنَّه هو الذي يصنع الكلام بحسب الأغراض التي يريدها، وأنَّ هناك تغيرات لفظية تحصل بالنظر إلى تأثير المعاني في الألفاظ والمعاني خاضعة لإرادة المتكلم ومشيئته، وهو بذلك لا ينفي تأثيراً للألفاظ فيما بينها بسبب إرادة المتكلم لأنَّ الكلام لا يكون بنفسه بل بالمتكلم وليس بعيداً مثل هذا التصور عن إشارات سيبويه المودعة في خطابه، إذ يقول في "باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل"[4]، وفي "باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول آخر والمفعول الذي لم يتعد إليه فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر. والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنَّك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته، كما فعلت ذلك بالفاعل"[5] وفي "باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا. فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب. وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنَّه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل. فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله؛ لأنَّك إنَّما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً"[6] إذ يلاحظ في هذين النصين أنَّ سيبويه ينسب العمل النحوي إلى نفس لفظ الفعل والفاعل – كما في بعض العبارات المسطورة أعلاه - إلا أنَّه يرجع سبب ذلك إلى

المتكلم بوصفه الفاعل الكلامي – كما في عبارات مسطورة أخرى – ويلاحظ أيضاً أنَّه يعبر عن الانفعال الذاتي بين ألفاظ التركيب من خلال استعمال صيغة الانفعال (ارتفع، انتصب) ومرجع هذا الانفعال إرادة المتكلم؛ ما يشي بأنَّ اللغة إنَّما هي منظومة تجري على سنن مخصوصة لا تختلف ولا تتخلف مع خضوعها إلى علتها التامة وهي المتكلم فهي أشبه بالآلة التي تتفاعل أجزاؤها بطريقة مخصوصة إذا ما حركت باتجاه معين من قبل الفاعل. وإذا فتشنا في عقائدهم وجدناها تتباين بين معتقد بالاختيار في العمل وبين من ينفي ذلك، فابن مضاء لا يرى - تبعاً للعقيدة الظاهرية التي رسم ابن حزم أصولها الكلامية - للعبد يداً في اختيار أفعاله، بل ينحصر الفعل بالله عز وجل، خلافاً لابن جني الذي يؤمن بمتبنيات اعتزالية ترى للعبد حرية الاختيار في أفعاله وأنَّه هو صانع الفعل الذي يصدر عنه. فالفرق واضح بين من يحيل الانفعالات اللفظية لإرادة إلهية وآخر يحيلها إلى المتكلم. قال: "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنَّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"[7] والملاحظ في هذا النص أن العبارة المسطورة فيه قد تضمنت دوالاً توكيدية متنوعة هي (إنَّما، نفسه، لا لشيء غيره) تأكيداً لفاعلية المتكلم في صناعة القول، "وهو قول المعتزلة، وأما مذهب أهل الحق فإنَّ هذه الأصوات إنَّما هي من فعل الله تعالى وإنَّما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية"[8]، والملاحظ في هذا النص أنَّه ردٌّ فعل لقول ابن جني السابق، فقد نفاه القرطبي ضمنياً باستعمال أدوات التوكيد المختلفة كما في العبارة المسطورة أعلاه.

ومع التسليم ببقاء الإشكالية قائمة حتى هذا الحين، إلا أنَّ قراءة الخطاب النحوي بآليات فهم أخرى، تلاحظ السياق التاريخي في مقاربتها، قد تفصح لنا عن شيء جديد لا يفضي إلى اتهامهم بالخطل في الرأي.

إنَّ ما تعاني منه قراءات التراث عامة هو مشكل المنهج، بل لعله يمثل الأزمة الحقيقية لقراءة التراث. فالاطلاع على الرهان التاريخي شرط في قراءة التراث؛ لأنَّه مفتاح فهم المنهاجية التي تتحكم بأي نص، وقد فرغنا من اختلاف مناهج النحويين في خطاباتهم بناء على الأغراض التي تعبر عن الشرط التاريخي الحاكم. فلم يكن القول بعاملية بعض الألفاظ في التراكيب في خطاب سيبويه (مقولة العامل النحوي) إلا محاولة ناجحة لخلق عالم لغوي موازٍ للعالم الحقيقي؛ لأنَّ ما يدعو لخلق هذا العالم الافتراضي إنَّما هو ضرورة اجتراح لغة علمية ينتقل بها النظر النحوي من المتداول الشتيت إلى المقعَّد المصنوع، فالفضاء الذي يدور فيه المصطلح النحوي هو فضاء العلم بما يقتضيه من اصطناع علاقة جديدة بين الدوال ودلالاتها تتحكم فيها قصود العلم لا قصود المواضعة الأولى، فالعمل بمعناه اللغوي قد احتمل الدلالة الوجودية التي تعني الإحداث على نحو حقيقي، وهو ما لا يبتعد عن مقتضيات قوانين العلية.

وتأسيساً عليه فإنَّ حقيقة عمل الألفاظ في عالم اللغة النحوية يختلف عن حقيقة عمل الأشخاص في عالم الوجود لاختلاف عناصر البيئتين المكونة لهما، فالعالم الإنساني قوامه الإنسان والعالم اللغوي قوامه الألفاظ. وإنَّما يحصل الوهم من الخلط بين هذين العالمين، وهنا نلاحظ ابن مضاء يرى وجوب حضور العامل حين العمل والحال أنَّه لا يحدث الإعراب إلا بعد غيابه، وليس في هذه العوامل ما يفعل بالإرادة كالحيوان أي المخلوق الحي ولا ما يفعل بالطبع كالنار والماء. ففي الوقت الذي يرفض فيه القياس يتمسك به بقوة حين يقيس اللغة على

الموجودات على نحو حقيقي ومستقل. فهو ينتظر من اللغة ما ينتظره من الموجودات الخارجية قياساً على الأصل في الوجود والتزاماً بظواهره المحسوسة.

إنَّ ما يذكره النحويون في سياق بيان علل الخطاب من ألفاظ ذات دلالات على مفاهيم وجودية هي بعالم الإنسان أشبه، نحو الأولية والثقل والخفة والقوة والضعف والحدث والتعدي والاشتغال والتنازع والفاعلية والمفعولية ونحو ذلك فهي من باب التمثيل والتقريب، وهو أسلوب تعبيري سائد في الخطاب الإسلامي – كما في الأمثال القرآنية - لتقريب المجرد بصورة مجسدة تتخذ من الدلالات المأنوسة صورة لها. وقد أفاض النحويون في بيان ذلك، فهذا الأنباري يقول: "إنَّما قلنا إنَّ العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية؛ لأنَّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسيَّة كالإحراق النار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنَّما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنَّما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى ألا ترى أنَّه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكأن ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر"[9] فليس للمعترض أن يؤاخذ أصحاب مقولة العامل بما يتبناه من منهاجية، بل النظر العلمي المنصف يقتضي محاكمة النظريات بناء على ما تراه من متبنيات، هذا إذا كان النظر وصفياً وتحليلياً، وأما إذا كان نقدياً مضطلعاً بمساءلة الأصول الإبيستمية المتحكمة في النظريات فله أن يقوضها بما لديه من عدة معرفية جديدة. فليس لابن مضاء ولا لغيره من منكري العمل النحوي أن ينعوا على النحويين تبنيهم هذه الفكرة حتى يعلموا ما يريدون إليه. كما لا يصح ردُّ مقولة القرطبي مع عدم ملاحظة مبناه، بل الأحرى مناقشته في المبنى نفسه، وتحرير محل النزاع أولاً، ثم رد مقولاته.

فإذا كان مبنى القرطبي كلامياً فكيف اجتره إلى ساحة العلم اللفظي، فإذا اتفقنا معه أن لا عامل في الوجود غير الله تعالى، فهل لي في ميدان العلم/النحو، أن أقول بأنَّ الفاعل قد رفعه الله تعالى أو أنَّ المنصوب قد طالته المشيئة الإلهية فنصبته؟!

لم يقتصر توجيه حقيقة العمل النحوي على رأي المشهور (النظرية اللفظية) بل ثمة نظريات أخرى حاولت بيان حقيقة العمل[10]، إلا أنَّها لم تحظ بالتغلب على رأي المشهور. أما الأقوال المنكرة لأصل المقولة فلا تعدو أن تكون صيحات مبحوحة في جو صاخب.

التأثير

أثر العامل في التركيب

لمّا كان الكلام هو موضوع الخطاب النحوي، "فقد كان النحاة يهدفون بصنيعهم إلى تحليل بناء التركيب اللغوي ومعرفة نظامه، لأنَّ نظام التركيب من أهم ما يميز خصائص لغة من أخرى"[11] وقد أنتج هذا التحليل باستعمال آلية العمل النحوي تقسيماً للجملة/التركيب لا تخرج عنه، حيث قُسِّم الكلام بحسب العامل – ما يكشف عن مركزيته في الفكر النحوي - على قسمين رئيسين هما: الجملة الإسمية والجملة الفعلية. إذ أشار سيبويه إلى انحصار التقسيم

الكلامي/ الجملي بهما، وإن لم يذكر لهما اصطلاحاً خاصاً كما استقر عند اللاحقين. إذ كانت فكرة الإسناد المعلم الرئيس لقيام الجملة في الخطاب السيبويهي، وهو – أي الإسناد – علاقة الربط بين ركني الكلام = المسند والمسند إليه، قال: "وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد منه بداً"[12] والملاحظ في هذا النص أنَّ سيبويه لم يحدد ما المسند وما المسند إليه فضلاً عن أنَّه لم يحدد صور التركيب التي ينتجها الإسناد بالجملة الإسمية والجملة الفعلية، إلا أنَّه يؤكد على ضرورة وجود ركني الإسناد، غير أنَّه حدد الركنين في مورد آخر قال: "فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه"[13]، وقال في موضع آخر: "فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه"[14] والجمع بين هذه النصوص يكشف عن أنَّ المسند هو المقتضي للمسند إليه في الجملة الفعلية، وفي الجملة الإسمية؛ إذ يقول: "فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم بد من الآخر في الابتداء"[15] فالفعل هو الطالب للاسم، والاسم الأول هو الطالب للاسم الآخر، وهذا يفضي إلى أنَّ المركز في الجملة الفعلية هو الفعل وفي الجملة الإسمية هو الاسم الأول/المبتدأ.

لقد نُظر إلى هذا القول على أنَّه خلاف لرأي المشهور من النحويين الذي يفرق بين أطراف الإسناد في الجملتين الفعلية والاسمية، فيرى أنَّ المسند في الإسمية هو الخبر ويقابله في الفعلية الفعل لا الفاعل وأنَّ المسند إليه في الاسمية هو المبتدأ ويقابله في الفعلية الفاعل لا الفعل. وهذا الخلاف متأت من اختلاف جهتي النظر بين سيبويه والنحويين اللاحقين، إذ نظر إلى التركيب الإسنادي على أنَّه بناء عاملي يقتضي فيه العامل المعمول؛ ومن ثم قال بعدم استغناء أحدهما عن الآخر من حيث اكتمال التركيب، ولابدية الأول منهما للآخر، وهي لابدية تركيبية بها يكتمل الإسناد. أما جهة النظر عند اللاحقين من النحويين فهي الاكتمال الدلالي لا الوظيفي، لأنَّهم ينطلقون من النظر إلى المسند على أنَّه حكم في القضية الإسنادية، وبالحكم تمام الفائدة. قال الرضي: "وذلك لأنَّ أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة، ولا بد له من طرفين: مسند ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل يصلح لكونه مسنداً لا مسنداً إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما"[16].

فالاسم يتمتع بحرية أكبر من الفعل؛ ربما لتمكنه وخفته، فهم يجعلون للخفة دوراً في الاتساع التعبيري بخلاف الثقل الذي يكون محدداً بنمط تعبيري واحد. "فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنَّ الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً"[17] وبهذا فإنَّ البنية الأولية (الصغرى) للتركيب في العربية تتجلى في شكلين رئيسين كما يتضح في التقسيم الآتي:

اسم + اسم = {مبتدأ + خبر أو خبر + مبتدأ}

اسم + فعل = {مبتدأ + خبر}

فعل + اسم = {فعل + فاعل}

والجدير ذكره أنَّ هذه العناصر المكونة للكلام إنَّما هي تعبير عن أدنى حالات الخطاب المفيد أو ما يعبر عنه المحدثون بالجملة النووية/الأساسية[18]؛ وقد وجد النحويون في هذه العناصر الإسنادية المتلازمة أصولاً في التركيب لا يستغنى عنها، فأطلقوا عليها مصطلح العمد، والعمدة : هو ما به قوام تحقق ماهية الشيء، بخلاف الفضلة فالعمد هي "اللوازم للجملة والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها"[19]. وهذا القول الذي ذكره النحويون

إنَّما ينطلق من رؤية البناء التركيبي المستقل بوصفه مساحة عاملية دنيا، لا بوصفه رسالة دلالية. وهو ما يفرضه التقعيد بوصفه الغرض الرئيس للنحوي؛ لأنَّ التقعيد يراعي الحد الأدنى الذي تنعقد به الجملة ويكتمل المعنى، وأدنى ما يكوِّن الجملة العربية ركنا الإسناد[20].

علاقة العامل النحويّ بالمعنى

لا نريد بالمعنى هنا الدلالة المعجمية، بل نقصد الدلالة التركيبية التي هي حصيلة علاقة الإسناد التي أقيمت بين المفردات بفعل العامل النحوي وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحوها، وهذه المعاني هي التي استولت على عناية الدرس النحوي؛ لأنَّها تعد خطوة أولى لمعرفة المعنى النحوي الدلالي. إذ يلاحظ أنَّ كتاب سيبويه تضمن حديثاً عن العامل بوصفه أصلاً من أصول النحو العربي، فقد ذكرت مفردة العمل بتصريفاتها المتنوعة نحو: العمل، والعامل، والمعمول، ويعمل، وعمل ونحوها؛ ما يدلل على نضوج هذه المقولة عنده بعدّها أصلاً تأسيسياً لأصول نحوية أخرى. ومما ذكره في أبواب الرسالة من كتابه باب بعنوان "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية" ذكر فيه مجاري أواخر الكلم على الإعراب وعلى البناء، حيث جعل الرفع والنصب والجر والجزم دلائل الإعراب، وجعل الضم والفتح والكسر والوقف – أي السكون – دلائل البناء. والملاحظ في هذا الباب تضمنه جمله من الأصول المقررة، إذ قسم الباب على فقرات متعددة، ذكر في كل منها أصلاً، بادئاً عبارته بلفظة "اعلم" وهي من ألفاظ التقرير والتعليم فضلاً عن كونها تنص على مخاطبة المتلقي، وتلقينه بأنَّ ما سيذكر من المصادرات المقررة.

ومن الأصول المقررة في هذا الباب تخصيص الحرف الأخير من الكلمة بحمل دلالة الإعراب في الأسماء المتمكنة خاصة؛ لأنَّ الحرف الأخير في المبنيات يعامل معاملة حروف الحشو، فهو جزء من بناء الكلمة ووزنها، وقد ربط سيبويه بين هذه الدوال الإعرابية وبين العوامل ما يفصح عن إنتاج معنى تركيبي عاملي علامته الإعراب، قال: "وإنَّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ـ وليس شيء منها يزول إلا وهو يزول عنه ـ وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"[21] ففي العبارة المسطورة من النص ما يظهر أنَّ ثمة ارتباطاً بين العوامل وبين الدوال الإعرابية الدالة عليها. وقد جرى عليه رأي المشهور من النحويين حتى صار مفهوماً عاماً في الخطاب النحويّ، جاء في شرح التسهيل: "الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل"[22]. كما حفظ لنا الخطاب النحوي رأياً آخر يجد في الإعراب طلباً للخفة أثناء النطق؛ لأنَّ وصل الكلمات في التركيب بالساكن يبعث على الجهد الزائد على جهاز النطق، وعادة ما يميل العربي إلى طلب الخفة في النطق والتقليل من الجهد العضلي، ومن ثم لا تعدو مسألة الحركات التي تشكل بها أعقاب الكلمات سوى ظاهرة صوتية الغرض منها التخفيف. وقد تبنى هذا الرأي محمد بن المستنير قطرب (ت206هـ)[23] وقد سار في ركابه بعض المحدثين لعل أبرزهم الدكتور إبراهيم أنيس[24].

من دواعي القول بالعامل : الأصل المقدَّر للتركيب

يعد موضوع الأصل المقدر في الجملة العربية واحداً من أهم الأصول التي لا تقل أهمية عن مقولة العامل في ابتناء الفكر النحوي عليها، ولعله من تداعيات القول بفكرة العمل النحوي، وهي فكرة قديمة قدم علم النحو العربي، وما زالت أصداؤها تمثل منهجاً في النظر اللغوي يعبر

عنه بالمنهج المعياري ويعبر عن أصحابه الذين يتبنونه بالمعياريين في مقابل النظر اللغوي الذي يقتصر على الملاحظ من الظواهر في الدراسة ويسمى بالمنهج الوصفي.

إنَّ لجوء الخطاب النحوي إلى أصل تؤول إليه التراكيب إنَّما هو خيار يفرضه واقع العلم الذي يتسم بالاطراد والشمول من جهة، واختلاف الأداءات التعبيرية التي يراد لها صورة نموذجية تفسرها من جهة أخرى، ومن ثم يمثل الأصل المقدر مرجعية مفترضة ينظر من خلالها النحوي إلى الكلام تقويماً وتقييماً "ويسمي النحاة تقديراً للأصل ما يتم بحمل الوحدة المتغيرة على نظائر بابها... والأصل هو دائماً مجموع مكونات الوحدة على مثال بابها ونظائرها ويكون مقدراً لأنَّ كل ما جاء على القياس لا يلزم من ذلك وجوده في الاستعمال وقد لا يكون للأصل وجود ملموس، فوجوده هو بالقوة لا بالفعل، وهذا معنى التقدير عند العلماء العرب"[25].

فهاجس العلم كان يدفع بالنحويين إلى إيجاد صورة مثالية تعد أُنموذجاً تحاكى على أساسه الأداءات التعبيرية المختلفة، وكان التجريد وسيلتهم لتحقيق هذا الأمر، فابتدعوا من ثم ما يسمى بـ (أصل الوضع) وهو كل صورة مجردة للحرف أو الكلمة أو الجملة[26]. وقد ذكر سيبويه هذه المقولة من خلال ذكره لمفردة الأصل في كتابه، حيث كان "يشير إلى مرحلة سفلى في السلَّم اللغوي هي الأصل وقد يستعمل هذا الأصل مباشرة وقد يتطلب الأمر أن يمر بمرحلة فوقه هي قوانين اللغة التي أمكن صياغة بعض منها ولم يكن في بعضها الآخر بطابعها التجريدي المحض كما في "الأصل في الاستعمال""[27]، وذكر ابن جنّي في "باب في مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديراً وحكماً، لا زماناً ووقتاً"[28] ضرورة هذا الأصل في علم العربية ودفع عنه أوهام الزاعمين وأبان دور الصناعة في الحمل على مثل هذا القول. فالأصل التقديري هو "الوحدة قبل أن تصاب بعلة هي نفسها بخصوصيتها إلا أنَّها على الهيأة التي كان يجب أن تكون عليه في القياس أي على مثال بابها المنتسبة إليه"[29].

وقد كان العامل هو الآلة الرئيسة في تحديد الأصل المفترض، إذ تؤول الأداءات التعبيرية المختلفة إلى أصلين تعبيريين لا يخرج أي كلام عنهما، وهما الجملة الإسمية، والجملة الفعلية، ولا يخفى أنَّ ما يعد عماداً في تينك الجملتين هو العامل، سواء أكان المبتدأ في الإسمية على الرأي القائل بعامليته في الخبر، أو الخبر على الرأي القائل بأنَّ ركني الجملة الإسمية مترافعان، أم كان العامل هو الفعل في الجملة الفعلية.

الخاتمة:

سعى البحث إلى مقاربة إشكالية العامل النحوي من خلال استنطاق فلسفة النحو العربي ورصد نشأة فكرة العامل وتطورها، وفحص جوهر تأثيره في الألفاظ. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج الجوهرية، أبرزها:

- **أولاً: تاريخية التكون** :تبيّن أنَّ نظرية العامل لم تكن وليدة الصدفة، بل هي نتاج صيرورة عقلية بدأت بـ "الملاحظة السماعِيّة" للظواهر الإعرابية، ثم تبلورت كأداة بناء وتفسير ، استنبِطت في سياق العمل الجماعي/الشمولي الذي اضطلع به عصر التدوين ، لضبط اللسان العربي، ونقله من مجاله الانطولوجي إلى الدائرة الإبيستيمولوجية ؛ ما جعلها الركيزة التي استقام عليها صرح النحو العربي.

- **ثانياً: حقيقة العمل بين اللفظ والمعنى** :كشف البحث عن أنَّ العامل ليس "جالباً" للعلامة الإعرابية فحسب، بل هو رابط منطقي يربط بين الوظيفة النحوية (الفاعلية، المفعولية، إلخ) والمعنى المراد إيصاله. فالعمل النحوي هو في حقيقته "علاقة تلازمية" تمنح الجملة نظامها وقوتها الإبلاغية.
- **ثالثاً: معنوية التأثير** :توصلت الدراسة إلى أنَّ التأثير الذي يحدثه العامل إنَّما هو تأثير مزدوج : يجمع بين اقتضاء اللفظ واستلزام الدلالة ، فليس تأثيره مادياً صادراً من الكلمة نفسها، بل هو تأثير معنوي يعود إلى "قصد المتكلم" وتقدير العقل لهذه الروابط، وهو ما يفسر وجود "العوامل المعنوية" (كالابتداء والتجرد) التي لا تقل أثراً عن العوامل اللفظية.
- **رابعاً: شمولية الأثر (الإعراب والبناء)** : أثبت البحث أنَّ أثر العامل يتجاوز مجرد "تغيير الحركات" إلى كونه المفسر الوحيد لهيكل الجملة العربية؛ وبدونه تصبح الكلمات مفردات معزولة تفتقر إلى النظم والاتساق.
- **خامساً: مرونة النظام النحوي** :أظهرت النتائج أنَّ الجدل حول "إلغاء العامل" في الدراسات الحديثة لم يستطع تقديم بديل يضاهي قوة "نظرية العامل" في التفسير والتحليل، مما يؤكد أصالة هذه النظرية وقدرتها على استيعاب التركيب اللغوي

الهوامش:

---

(1) تعنُّ للناظر في الخطاب النحويّ ظاهرة اتخاذ الأكثر قاعدة وأصلاً يبنى عليها العلم ويقاد الخارج عنه – أي عن الأكثر - إليه. وهذا الأمر يضمر تساؤلاً: هل القليل الصادر غير عربي؟ هذا ما لم يقله النحويون بل أسموه لغات بحسب تعبير بعضهم. إلا أنَّ نفس هذا التمييز يجعل هذه اللغات في مرتبة أدنى من مرتبة الأكثر الذي وصف بالأفصح والكثير الجيد والجيد الكثير - بحسب تعبيرات سيبويه – فما هو المرجح في هذا التمايز؟ إذا كان اعتبار الكثرة والشيوع مائزاً تقييمياً فهل ثمة أساس معرفي في المنظومة المعرفية الإسلامية يدفع بهذا الاتجاه؟ الحق أن نعم، فإنَّ للكثرة شأو سامٍ في الأدبيات الإسلامية وأنَّ لزوم الجماعة قد حضَّت عليه الأحاديث وقامت عليه أحكام الفقهاء. وهذا لا يبتعد عن الفضاء الوحدوي الذي أريدت العلوم أن تقوم فيه خلال عصر التدوين. وإن كان النظر القرآني لا يجعل للقلة والكثرة معياراً قيمياً خارج إطار الحق، فالحق هو المعيار في التعبير القرآني بغض النظر عن الجانب الكمي والعددي.

(2) ينظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد الموسى، ط1، 1400هـ/1980م: ٤٢-٤٣، وينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د. محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية، 1408هـ/1988م: ٣٥. وينظر: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم تشومسكي، بريجيته برتشت، مؤسسة لمختار، ط1، 2004: 230.

(3) الرد على النحاة: ٦٩ .

(4) الكتاب: 33/1 .

(5) المصدر نفسه: 33/1 .

(6) المصدر نفسه: 34/1 .

(7) الخصائص: ١١١/١ .

(8) الرد على النحاة: 77 .

(9) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٩/1 .

(10) ينظر: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، د. فخر الدين قباوة، ط1، دار الفكر، دمشق، 1424-2003: 69 وما بعدها.

(11) بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، 2003: 32 .

(12) الكتاب: ٢٣/١ .

(13) الكتاب: 78/1 .
(14) المصدر نفسه: 126/2 .
(15) المصدر نفسه: 23/1 .
(16) شرح الرضي على الكافية: 8/1 .
(17) الكتاب: 20/1-21 .
(18) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية: ٤٣ .
(19) شرح المفصَّل لابن يعيش: 74/1 .
(20) ينظر: بناء الجملة العربية: 34 .
(21) الكتاب: 13/1 .
(22) شرح التسهيل: ٣٣/١ .
(23) للوقوف على تفصيل المسألة ينظر، الإيضاح في علل النحو، الزجاجي: 70 وما بعدها.
(24) أشبع المسألة بسطاً وتحليلاً تحت عنوان قصة الإعراب، ينظر: من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط3، 1966، مكتبة الأنجلو المصرية:183 وما بعدها
(25) البنى النحوية العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، منشورات المجتمع الجزائري للغة العربية: 256، وينظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد الموسى، ط1، 1400هـ/1980م: 66.
(26) مقالات في اللغة والأدب: 440/1
(27) مفهوم الجملة عند سيبويه: ٢٣٦ .
(28) الخصائص: 257/1.
(29) البنى النحوية العربية: 256 .

المصادر والمراجع

الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، ط١، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، 2003.
البنى النحوية العربية، د. عبد الرحمن الحاج صالح، منشورات المجتمع الجزائري للغة العربية.
الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط٢.
الرد على النحاة، ابن مضاء اللخمي القرطبي(ت592هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ط1، دار الاعتصام، 1399هـ-1979م.
شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك(ت672هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط1، 1410هـ-1990م.
شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط2، منشورات قار يونس، بنغازي.
شرح المفصل لابن يعيش، تقديم: د.أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١، ٢٠٠١م.
الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١ دار الجيل، بيروت.
مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د. محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية، 1408هـ/1988م.
مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، د. فخر الدين قباوة، ط1، دار الفكر، دمشق، 1424-2003.
مفهوم الجملة عند سيبويه، د. حسن عبد الغني جواد الأسدي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧م.
مقالات في اللغة والأدب، د. تمام حسان، ط١ عالم الكتب ٢٠٠٦م.
من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط3، 1966، مكتبة الأنجلو المصرية.
مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم تشومسكي، بريجيته برتشت، مؤسسة لمختار، ط1، 2004.
نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد الموسى، ط1، 1400هـ/1980م.

Fairness in Matters of Disagreement between the Basrans and Kufans, Kamal al-Din Abu al-Barakat al-Anbari (d. 577 AH), 1st ed., Al-Maktabah al-Asriyyah, 1424 AH - 2003 CE.
The Structure of the Arabic Sentence, Dr. Muhammad Hamasa Abdul Latif, Dar Gharib,
Arabic Grammatical Structures, Dr. Abdul Rahman al-Hajj Saleh, Publications of the Algerian Society for the Arabic Language.
Al-Khasa'is, Ibn Jinni, edited by Muhammad Ali al-Najjar, Alam al-Kutub, Beirut, 2nd ed.
Refutation of the Grammarians, Ibn Mada' al-Lakhmi al-Qurtubi (d. 592 AH), study and editing by Dr. Muhammad Ibrahim al-Banna, 1st ed., Dar al-I'tisam, 1399 AH - 1979 CE.
Explanation of Facilitating Benefits, Ibn Malik (d. 672 AH), edited by Abdul Rahman al-Sayyid and Dr. Muhammad Badawi al-Makhtun, 1st ed., 1410 AH - 1990 CE.
Al-Radi's Commentary on al-Kafiya, edited and annotated by Yusuf Hassan Omar, 2nd ed., Qar Yunus Publications, Benghazi.
Ibn Ya'ish's Commentary on al-Mufassal, introduction by Dr. Amil Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st ed., 2001 CE.
Al-Kitab, Sibawayh, edited by Abd al-Salam Harun, 1st ed., Dar al-Jil, Beirut.
An Introduction to the Study of the Arabic Sentence, Dr. Mahmoud Ahmad Nahla, Dar al-Nahda al-'Arabiyya, 1408 AH/1988 CE.
The Problem of the Grammatical Agent and the Theory of Implication, Dr. Fakhr al-Din Qabawa, 1st ed., Dar al-Fikr, Damascus, 1424 AH - 2003 CE.
The Concept of the Sentence According to Sibawayh, Dr. Hassan Abd al-Ghani Jawad al-Asadi, 1st ed., Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, 2007 CE.
Articles on Language and Literature, Dr. Tamam Hassan, 1st ed., Alam al-Kutub, 2006 CE.
Secrets of Language, by Dr. Ibrahim Anis, 3rd ed., 1966, Anglo-Egyptian Library.
Linguistic Approaches from Hermann Paul to Noam Chomsky, by Brigitte Brecht, Al-Mukhtar Foundation, 1st ed., 2004.
The Theory of Arabic Grammar in Light of Modern Linguistic Theories, by Dr. Nihad Al-Mousa, 1st ed., 1400 AH/1980 CE

The Grammatical Agent: Formation, Functional Reality, and Linguistic Impact

Dr. Jassim Mohammed Awad
Al-Qadisiyah Directorate of Education
Ministry of Education
Jasimawad555@gmail.com

Keywords: Grammatical Agent, I'rab (Inflection), Arabic Grammar

Summary:

This research explores the concept of the **Grammatical Agent** (*al-ʿAmil*) as a fundamental pillar of Arabic grammatical theory. It examines three pivotal issues: **genesis, the nature of operation, and influence**. The study seeks to re-read this concept in light of the grammatical heritage and its inherent critical perspectives, while invoking the philosophical and linguistic dimensions that shaped its evolution.

The research begins by tracing the origins of the "agent" idea among early grammarians, highlighting how it crystallized as an explanatory tool to regulate desinential transitions (*I'rab*) within the linguistic structure. It then addresses the **nature of operation** (*Haqiqat al-ʿAmal*), investigating whether it is a formal phonetic effect triggered by a specific linguistic element, or merely a conceptual relationship inferred from context and syntax. In this regard, the study reviews the major intellectual trends, ranging from those who affirm the reality of the agent to those who deny it or re-interpret its functional role.

Furthermore, the paper analyzes **influence** (*al-Taʿthir*) as the manifest result of the agent's operation on the inflectional structure. It examines the nature and boundaries of this influence, its relationship with both literal and abstract agents, and its profound link to the **theory of causality** (*al-Sababiyya*) in grammatical thought.

The research concludes that the grammatical agent is not merely a formal interpretative device, but rather a theoretical framework reflecting the grammarians' vision of the relationship between form and meaning. A precise understanding of this concept deepens the analysis of linguistic structures and unveils the mechanisms of meaning production in the Arabic language.